

الاقتصاد والمالية

# الاقتصاد النسوي الإيكولوجي

من أجل مستقبل عادل ومستدام في منطقة  
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وخارجها

فرح دعبيس

أيلول/سبتمبر 2023



رسمت النظريات والممارسات  
الاقتصادية الرأسمالية معالم  
نظامنا الاجتماعي والاقتصادي  
المُعولم، وقامت بتطبيع  
استغلال عمل النساء،  
واستنزاف المواد الطبيعية،  
وتدمير البيئة، والحوكمة  
الاستعمارية الجديدة في نظامنا  
المالي العالمي.



تتحمل غالبية الأشخاص في  
منطقة الشرق الأوسط  
وشمال أفريقيا، كما هي الحال  
في معظم الجنوب العالمي،  
وطأة الأزمات الاجتماعية  
والاقتصادية والبيئية التي  
تسببت بها أنظمة القمع  
والاستغلال المتقاطعة.



من الضروري تنفيذ النماذج  
الاقتصادية النسوية الإيكولوجية  
واستخدام المؤشرات الاقتصادية  
التي تراعي الرفاه البيئي  
والاجتماعي على السواء من أجل  
معالجة الأزمات القائمة وبناء  
عالم أكثر عدالة واستدامة.



## قائمة المحتويات

2	المقدمة	1
3	أعمال الرعاية: ضرورة، مستغلة، منبوذة	2
5	الأساطير الرأس مالية مقابل الرفاه البيئي	3
7	الاستعمار حيُّ يُرَزَق	4
9	نحو نظامٍ عالمي محورهِ الحياة	5
12	المراجع	6

## المقدمة

للاقتصاد النسوي الإيكولوجي أن يمكننا من بناء عالم عادل ومستدام لنا وللأجيال القادمة.

إنّ علم الاقتصاد هو التخصص الأكاديمي الأول في العالم الذي واجه تمرّدًا طلابيًا عابرًا للحدود<sup>1</sup> (راورث، 2017). فالنظريات الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة التي لا تزال تُدرّس في الجامعات في مختلف أنحاء العالم منتهمة بأنها منفصلة عن الواقع، وغير قادرة على التنبؤ بالالتزامات، وتركز بشكلٍ مفرط على معادلات رياضية بسيطة، ولا تأخذ تلك النظريات في عين الاعتبار الأنشطة الاقتصادية الحيوية غير السوقية، وتصرف النظر عن أهمية الاستدامة البيئية. ومن الناحية العملية، يتّضح اليوم أكثر من أي وقتٍ مضى أن النظام الاقتصادي الرأسمالي المهيم يسبب أضرارًا كارثية على البشر وغير البشر، ويساهم في تفاقم أوجه عدم المساواة الاجتماعية، ويزيد من حدّة الفقر، ويفاقم انعدام الأمن الغذائي، ويدقّر الموائل الطبيعية والمناخ.

يعارض الاقتصاد النسوي الإيكولوجي النظريات والممارسات الاقتصادية التي تتماشى مع الرأسمالية ويسعى إلى تفكيك هرمية السيطرة والأساطير التي وُجّهت النشاط الاقتصادي الاستغلالي على النطاق العالمي. من هذا المنطلق، يدرس علم الاقتصاد البيئي النسوي ثلاث قضايا رئيسية تواجه نظامنا الاجتماعي والاقتصادي في ظل الرأسمالية المبنية على النمو<sup>2</sup> ويقدم الحلول لها. أولاً، يناقش تخفيض قيمة أعمال الرعاية وتأثيره على انعدام المساواة وعلى الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها النساء. ثانيًا، يدرس الأزمة البيئية والآثار المترتبة عن التعامل مع الموارد الطبيعية على أنها غير محدودة ومجانبة. وثالثًا، يكشف عن استمرار العلاقات الاستعمارية في النظام الاقتصادي العالمي الحالي وبنهاضها.

تتناول هذه الورقة الانتقادات الثلاثة التي تطرحها النسوية الإيكولوجية للتفكير الرأسمالي التقليدي، وتركز على سياق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتأخذ أيضًا في عين الاعتبار الاتجاهات العالمية السائدة، كما تستكشف لماذا وكيف يمكن

<sup>1</sup> شكّل طلاب وطالبات الاقتصاد شبكة في أكثر من ثلاثين دولة تربط 80 مجموعة طلابية مختلفة وتطالب بتعديل علم الاقتصاد الذي يتم تدريسه «ليواكب الجيل الحالي» في أعقاب الأزمة المالية العالمية سنة 2007. وقد رفض الطلاب والطالبات النظريات السائدة من خلال الاحتجاجات والرسائل المفتوحة وأعلنوا بجرأة أن «ثورة الاقتصاد قد بدأت» (راورث، 2007).

<sup>2</sup> الرأسمالية المبنية على النمو مصطلح يشير إلى اعتماد النظام الرأسمالي على نموذج النمو الاقتصادي. ويفترض هذا النموذج أن النمو الاقتصادي غير المحدود ممكن، وأنه يمكن حل الالتزامات الاجتماعية من خلال النمو الاقتصادي، وأنه يمكن قياس صحة الاقتصاد من خلال مستوى النمو الاقتصادي.

## أعمال الرعاية: ضرورية، مستغلة، منبوذة

### الاقتصاد النسوي ومؤسسة الأمومة

ويتعين عليهن القيام بهذا العمل مع الاستمرار في أداء جميع أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر المطلوبة منهن. هذا ويتخلف الدخل المتوقع للنساء مدى الحياة بمقدار 172 تريليون دولار أمريكي عن دخل الرجال (وزارة التعاون الاقتصادي والتنمية في ألمانيا، 2023)، مما يجعلهن معتمدات ماليًا على الرجال وخاضعات لسيطرتهم.

ظهر الاقتصاد النسوي منذ أكثر من قرن لتحليل العلاقة بين أعمال الرعاية وقمع النساء في سياق الثورة الصناعية. منذ ذلك الحين، استكشفت عالمات الاقتصاد والثقافات والناشطات النسويات العلاقة بين أعمال الرعاية والاقتصاد. وسلطن الضوء على الآثار السلبية التي لا تُعدّ ولا تحصى على النساء كافة.

### العمل الرعائي المأجور الأكثر استغلالًا

تُعتبر أعمال الرعاية المنزلية، عندما تكون مدفوعة الأجر، من أكثر المهن التي تعاني من الاستغلال ونقص الحماية على النطاق العالمي، وخاصةً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يشكل العمل المنزلي مدفوع الأجر في البلدان الناطقة باللغة العربية 12.3% من إجمالي العمل، وتشكل العاملات المنزليات نسبةً مذهلةً تبلغ 34.6% من إجمالي النساء العاملات (منظمة العمل الدولية، 2021). ومع ذلك، فإن أكثر من 99% من العاملات المنزليات والعمال المنزليين لا يتمتعون بأي مزايا للحماية الاجتماعية ويعملون في ظل ظروف عمل استغلالية وخطيرة<sup>3</sup> نظرًا لاستبعاد هذه المهنة من معظم قوانين العمل في المنطقة (منظمة العمل الدولية، 2021).

في كتابها الكلاسيكي «من امرأة وُلدت» (Of Woman Born) (1976)، استكشفت الكاتبة النسوية أديان ريتش قيام «مؤسسة الأمومة» في ظل النظام الأبوي والرأسمالي، مما أدى إلى تقسيم العمل على أساس الجندر في أوائل القرن العشرين. فوصفت كيف أدى النظام الأبوي الرأسمالي إلى (1) استبعاد النساء من سوق العمل نظرًا للتهديد الذي يطرحه إدراجهن للهيمنة الاقتصادية للرجال، و(2) عزل النساء والأطفال عن الوحدات الأسرية الأوسع وعن مساحات الإنتاج - وبالتالي تشكيل المنزل الخاص المعاصر، و(3) تكليف الأمهات بكافة أعمال الرعاية والعمل العاطفي داخل الأسرة النواة في خدمة العقال المأجورين الذكور الحاليين والمستقبليين.

من المنظور النسوي الإيكولوجي، تتخطى أعمال الرعاية العمل المنزلي وتشمل رعاية الأرض وغير البشر. وفي هذا السياق، تشكل النساء نسبة 43% من صغار المزارعين والمزارعات في العالم (أوكسفام، 2023). وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يضم القطاع الزراعي حوالي 23% من النساء العاملات (الإسكوا، 2023). ويعمل العديد من النساء الأخريات في مزارع أسرهن حيث يُنظر إلى عملهن الزراعي على أنه امتداد لواجبات الرعاية المنزلية. وتماثل مثل أعمال الرعاية المنزلية، يتم استبعاد العمل الزراعي من معظم قوانين العمل في بلدان المنطقة، مما يحرم عددًا كبيرًا من النساء العاملات من حماية حقوق العمل. علاوةً على ذلك، أظهرت دراسة استقصائية أجريت في 9 دول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن النساء يملكن حوالي 5% فقط من الأراضي الخاصة. لتسجل بذلك المنطقة أدنى معدل انتشار لملكية النساء للأراضي في العالم (الإسكوا، 2023).

وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على وجه التحديد، تم تكريس مؤسسة الأمومة وتنظيمها من خلال القوانين الأسرية الدينية، فضلًا عن قوانين العمل والضرائب والحماية الاجتماعية، وكلها تعزز الدور التقليدي المبني على الجندر، بحيث يكون الرجل هو المعيل في حين تتولى المرأة تقديم الرعاية. ولذلك، تقضي النساء في المنطقة حوالي 6 أضعاف الوقت الذي يقضيه الرجال في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر - وهذا يشمل رعاية الأطفال والمرضى، وإعداد وجبات الطعام للأسرة، والحفاظ على نظافة المنزل (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2020). وينعكس ذلك، إلى جانب محدودية خدمات الرعاية ذات جودة عالية وميسورة التكلفة وارتفاع معدلات البطالة الإجمالية، على مشاركة منخفضة للغاية للنساء في سوق العمل الرسمي بلغت 19% فقط في عام 2022 (البنك الدولي، 2023).

وتعاني النساء العاملات اللواتي يتحملن مسؤوليات الرعاية غير مدفوعة الأجر أيضًا من «عقوبة الأمومة» في أسواق العمل الرسمية - حيث يتعرضن للحرمان بشكل منهجي، ولا تُتاح لهن الفرص نفسها للنمو المهني مقارنةً مع الرجال. وليس لدى العديد من النساء أي خيار سوى اللجوء إلى العمل غير الرسمي وغير المستقر والذي يوفر حماية محدودة لحقوقهن أو لا يحميها بتاتًا.

<sup>3</sup> في العديد من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يتم تنظيم عمل عاملات وعمال المنازل المهاجرين وحياتهم من خلال نظام الكفالة الاستغلالي، حيث يتعرضون للعديد من انتهاكات حقوق العمل وحقوق الإنسان.

## أعمال الرعاية والمؤثرات الاقتصادية

في التوظيف ومستوى الدخل وملكية الأصول وتغطية الحماية الاجتماعية.

ويحمل ذلك تداعيات ملحوظة على واقع المرأة ويجعل منها الطرف الذي يمتص الصدمات في الأزمات الاقتصادية، حيث تضطر إلى تقديم البديل عن الإنفاق العام المنخفض والخدمات العامة المتردية في ظل العيش في ظروف عمل هشة. هذا وتكون النساء في فترات الأزمات أول من يفقد إمكانية الوصول إلى الخدمات العامة وفرص العمل، وخاصة الوظائف غير الرسمية وفي القطاع العام. ومع تقليص الخدمات العامة، كثيرًا ما تضطر النساء إلى أداء دور البديل من خلال توفير الرعاية المجانية. وكانت جائحة كورونا أفضل مثال على ذلك. فقد ارتفعت معدلات البطالة في صفوف النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في حين تضاعفت أعمال الرعاية غير مدفوع الأجر التي يقدمها لتشمل التعليم المنزلي ورعاية المرضى وغيرها، إنما من دون أي استجابة أو تعويض مناسب من جانب الدول لمعالجة هذه النتائج السلبية (أبو حبيب، 2020).

وفي حين ترسخ مؤسسة الأمومة الرأسمالية الأبوية تقسيم العمل على أساس الجندر كما هو مذكور أعلاه، تقلل أيضًا من قيمة الرعاية، وبهذه الطريقة، أصبح العمل الأهم للمجتمعات والاقتصادات العاملة هو أيضًا العمل الأقل أجرًا والأكثر إهمالًا في المناقشات والمعادلات الاقتصادية، فتشير التقديرات إلى أن قيمة أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر التي تؤديها النساء سنويًا تبلغ 10.8 تريليون دولار أمريكي (كوفي وآخرون، 2020)، وهو مبلغ يتخطى صافي إيرادات أكبر 50 شركة في العالم في عام 2018 (بيس، 2021). ومع ذلك، يتم استبعاد أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر من الحسابات الاقتصادية مثل الناتج المحلي الإجمالي - ليس صدفًا، وإنما بموجب قرار متعمد من علماء الاقتصاد، وُلد الناتج المحلي الإجمالي في أعقاب الحرب العالمية الثانية ضمن إطار كان المقصود منه استيعاب اقتصاد الحرب (أي تحليل ما يتم إنتاجه وما يجب التضحية به من حيث الاستهلاك لضمان وجود موارد مالية كافية لدعم المجهود الحربي) (كريادو بيريز، 2019). في ذلك الوقت، تم الاعتراف بالقيمة الاقتصادية للرعاية، ولكن لم يتم تضمينها في «الاقتصاد». ويعود ذلك إلى حد كبير إلى استنتاج خبراء الاقتصاد آنذاك أنه سيكون من الصعب جدًا جمع البيانات ذات الصلة (كريادو بيريز، 2019). وتشير كارولين كريادو بيريز إلى أنه «مثل العديد من القرارات الرامية إلى استبعاد النساء لصالح البساطة، من الهندسة المعمارية إلى الأبحاث الطبية، لا يمكن التوصل إلى هذا الاستنتاج إلا في ثقافة تتصور أن الرجل هو الحالة النموذجية والمرأة هي الحالة الشاذة».

ومنذ ذلك الحين، أصبح استبعاد عمل النساء من الحسابات الاقتصادية هو القاعدة، ما أدى بالتالي إلى تعزيز التقسيمات الأبوية على أساس الجندر. فعلى سبيل المثال، يستبعد نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر (ويرينغ، 1988). وبعد مرور 34 عامًا على النقد النسوي لهذا الاستبعاد، أوصى فريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية بقياس أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر وإدراجها ضمن إطار نظام الحسابات القومية لعام 2008، ولكن لم يتم تطبيق ذلك حتى الآن (الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة، 2020).

## النساء كمتصات للصدمات

توضح القضايا التي تمت مناقشتها أعلاه مدى تمكين العلاقات الاقتصادية السائدة لاستغلال عمل النساء (منخفض الأجر وغير مدفوع الأجر) واعتمادها عليه. ويقدم ما سبق نقدًا جندريًا لـ«نظرية رشح المنافع» التي تفترض أن المكاسب المالية المتراكمة من قبل الأثرياء أو الشركات ستحمل آثارًا إيجابية على الشركات الصغيرة والموظفات والموظفين، مما يعود بالمنفعة على الجميع في نهاية المطاف. ويوضح ذلك فشل الدول الرأسمالية الأبوية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في سد الفجوات الجندرية

## الأساطير الرأسمالية مقابل الرفاه البيئي

### النسوية والاقتصاد العقلاني

يقدم التحليل النسوي البيئي مراثياتٍ حول أوجه التشابه بين أنماط القمع والاستغلال التي تتحملها المرأة والطبيعة في ظل النظام الأبوي والأنظمة التي تدعمه. فمن وجهة نظر النسوية البيئية الماركسية، يستغل النظام الأبوي الرأسمالي عمل النساء غير مدفوع الأجر ومنخفض الأجر والموارد الطبيعية الموجودة على الأرض من أجل مراكمة الأرباح. وتعتبر النسوية البيئية أن حق الملكية يُستخدم لتبرير الاستغلال والقمع والعنف ضد المرأة والطبيعة. إن فكرة أن البشر (والرجال في المقام الأول) يملكون الأرض، وبالتالي لديهم الحرية في فعل ما يريدون بها، تشبه الأفكار الأبوية حول ملكية الرجال لأجساد النساء. علاوةً على ذلك، يصوّر النظام الأبوي الرجال ككائنات عقلانية ومن واجبه السيطرة على النساء والطبيعة، التي يتم تصويرها غالبًا على أنها جامحة وبحاجة إلى ترويض.

تم دمج المفهوم الأبوي للرجل «العقلاني» على نطاقٍ واسعٍ في الاقتصاد، مما أدى إلى استحداث مفهوم «الرجل الاقتصادي» (Homo Economicus باللاتينية). ويعتمد هذا المفهوم على فكرة أن سلوك الأفراد في الأنشطة ذات الصلة بالاقتصاد يكون منطقيًا وفعالًا ويمكن التنبؤ به. وأن الأفراد سيتصرفون دائمًا بناءً على المصلحة الذاتية لتحقيق أقصى قدر من المكاسب وسيجتنبون دائمًا إهدار الموارد. وهذا يتجاهل تمامًا الديناميكيات المعقدة للسلوك البشري من وجهة نظر فيزيولوجية نفسية واجتماعية. بما في ذلك الديناميكيات الجندرية المبنية اجتماعيًا. كما أنه يستخدم الصورة الأبوية لـ«الرجل» باعتباره الحالة الإنسانية المعيارية.

قاد هذا التفكير الاقتصادي العقلاني هوس خبيرات وخبراء الاقتصاد بالمعادلات الرياضية البسيطة. فقد سعى هؤلاء، وما زالوا يسعون جاهدين، إلى وضع النظريات الاقتصادية في إطار العلوم لجعل الاقتصاد قابلاً للمقارنة بالفيزياء الكمية أو الفيزياء الفلكية (راورث، 2017) على الرغم من أن هذه النظريات المفرطة في التبسيط أثبتت أنها غير قادرة على التنبؤ بالنتائج أو احتساب المتغيرات المختلفة التي تؤثر على النشاط الاقتصادي وتآثر به.

### الخصخصة المأساوية وتدمير المشاعات العامة

في عام 1968، كتب عالم البيئة الأمريكي غاريت هاردين ورقةً بحثيةً بعنوان «مأساة المشاعات» مفادها أن استخدام الأفراد للموائل والموارد من دون قيود سيؤدي حتمًا في النهاية إلى استنزاف أو تدمير هذه الموائل أو الموارد. تكمن المشكلة في نظرية هاردين في أنها تخلد النظرة الرأسمالية للمجتمعات وتنبع من التفكير الاقتصادي العقلاني. كما تفترض نظريته أن البشر أنانيون بطبيعتهم وسيستخدمون أكثر مما يحتاجون. وأنهم يفتقرون إلى القدرة على التفكير بشكلٍ جماعي والاهتمام برفاه مجتمعاتهم. وتضيف النظرية أن المشاعات العامة تتميز بحرية الولوج إليها، وتتجاهل بذلك الأمثلة التي لا تُعدّ ولا تُحصى من جميع أنحاء العالم حيث ازدهرت المشاعات العامة في ظل إدارة المجتمع. وعليه، ندد العديد من الباحثين والباحثين والناشطات والناشطين النسويين والبيئيين بـ«مأساة المشاعات»، إذ رأوا كيف تم استخدام هذه الافتراضات كذريعةٍ لنهب المشاعات العامة وخصخصتها (راورث، 2017).

وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على وجه الخصوص، أساءت الدول الفاسدة أو الدكتاتورية إدارة المشاعات العامة إلى حدٍ كبير، مما أدى إلى تلوّثها وخصخصتها وتدميرها. فالمياه العذبة ملوثة (ثم تتم معالجتها وبيعها) في جميع بلدان المنطقة تقريبًا، وتحوّلت الشواطئ والمساحات الطبيعية إلى مشاريع مريحة لا يستطيع معظم الناس الاستمتاع بها، وأصبح الهواء ملوثًا بشكلٍ متزايد (مما يتسبب بمشاكل صحية وسط تدهور خدمات الرعاية الصحية). وفي لبنان على سبيل المثال، تمت خصخصة أكثر من 80% من الخط الساحلي الذي يبلغ طوله 220 كيلومترًا، على الرغم من أن ساحل لبنان يُعتبر من الأملاك عامة بموجب القانون، مما أدى إلى زيادة تلوث مياه البحر وتعرّض الحياة البرية للخطر بسبب محدودية تنظيم الدولة أو غيابها التام (كورتا وأشخاص آخرون، 2023).

أما على الصعيد العالمي، فيتزايد «الاستيلاء الأخضر على الأراضي» (Green grabbing) بصورةٍ مقلقة، فغالبًا ما تؤدي هذه العملية، التي تتم بموجبها خصخصة المشاعات العامة باسم الاستدامة البيئية، إلى التصرف بأراضي الشعب وموارده. فعلى سبيل المثال، استحوذت دول الخليج العربية مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة على الأراضي الزراعية في بلدان في

## مواجهة الوقائع أو تحمّل العواقب

تتعرض النماذج والحركات الاقتصادية النسوية الإيكولوجية التي تقدّم حلولاً شاملةً للهجوم المستمر من قبل الجهات الإعلامية وصانعي السياسات في جميع أنحاء العالم. فقد تطوّرت نظريات ما بعد النمو الاقتصادي بشكلٍ كبير في السنوات القليلة الماضية، وقد تم اعتمادها على نطاقٍ واسعٍ من قبل العديد من الخبراء والخبراء البيئيين والنسويين نظرًا لقدرتها على معالجة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية العالمية الحالية. ومع ذلك، يتم تصوير الناشطات والناشطين والخبيرات والخبراء الأكاديميين والحركات التي تدعم هذه النظريات بشكلٍ خاطئٍ على منصات الأخبار الاقتصادية الكبرى ومن قبل الخبراء الاقتصاديين الكلاسيكيين الجدد الذين ما زالوا متمسكين بالمفاهيم الاقتصادية التي فشلت منذ فترةٍ طويلةٍ من حيث العدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية (شميلزر وفانسينتيان 2022). فعلى سبيل المثال، وفي أعقاب مؤتمر «ما بعد النمو» (Beyond Growth) في عام 2023، وصف مقال في مجلة «ذي إيكونوميست» (The Economist) أولئك الذين شاركوا في المؤتمر بأنهم «الأوروبيون اليساريون الذين يريدون تقليص الاقتصاد» («ذي إيكونوميست» 2023). وتُظهر الحجج المستخدمة في هذا المقال - مثل العديد من الحجج المستخدمة لمهاجمة نظريات ما بعد النمو الاقتصادي - إما فهمًا سطحيًا للغاية لهذه النظريات أو محاولةً متعمّدةً لتضليل القراء.

فلم يعد من الممكن اعتبار أي حل اقتصادي للأزمة البيئية يستمر في التعامل مع الموارد الطبيعية على أنها لا متناهية أو يتهرب من مواجهة الأزمة الوجودية والكارثية التي نشهدها ويحاول تفادي اتخاذ إجراءات جديّة وطويلة الأمد حلاً فعليًا لهذه الأزمة. وكما قالت الكاتبة والفيلسوفة آين راند ذات: «يمكنك التهرب من الواقع، لكن لا يمكنك التهرب من عواقب التهرب من الواقع» (راند، 1961). إننا نقترب من عددٍ من نقاط التحول البيئية التي يجب أن نتجنّبها بأي ثمن. ويتطلب ذلك تغييرات فورية ومدروسة يجب تصميمها وتنفيذها بالتعاون مع حركات العدالة الاجتماعية والحركات البيئية المستعدة لمواجهة هذا الواقع.

أفريقيا وآسيا، وخاصة الأراضي المحيطة بحوض النيل (هندرسون، 2021). مما عزز الأمن الغذائي في البلدان ذات الدخل المرتفع على حساب الأمن الغذائي في البلدان ذات الدخل المنخفض.

## حتى يفرّقنا النمو

لقد اجتاحت الأسطورة الرأسمالية حول النمو الأخضر العالم، حيث يواصل أصحاب الثروة والسلطة ممارسة أعمالهم كالمعتاد مع الحد الأدنى من الاضطراب على الرغم من الكارثة المناخية الوشيكة التي تواجه العالم والحركات الجماهيرية المتنامية المعارضة للرأسمالية. وفي هذا الإطار، انتقد الناشطون والناشطات النسويون والبيئيون بشدّة تركيز النظام الاقتصادي على النمو نظرًا لمساهمته في تعميق عدم المساواة وتفاقم الأزمة البيئية (كالمسألة) وأشخاص آخرون، 2020، دينجلر وأشخاص آخرون، 2023). فقد أشاروا إلى أن النمو لم يتحقق قطّ من دون استهلاك كميات كبيرة من الطاقة، أو استخراج الموارد الطبيعية أو استغلال العمالة (بما في ذلك عمالة الرعاية المنزلية)، وأن مؤشرات النمو مثل نمو الناتج المحلي الإجمالي هي في الواقع «مؤشر مقلق على عدم الاستدامة في هذه المرحلة من التاريخ» (تشيك، 2023). وهكذا تم التأكيد بمفهوم النمو الأخضر باعتباره تناقضًا لفظيًا وحلاً مبسطًا للغاية لمشكلة كارثية («ذي كونفرسيشن» 2021، The Conversation).

يواصل صنّاع السياسات وصنّاع القرار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الاستثمار في الأنشطة الصناعية المدمرة للبيئة على حساب الأنشطة التي يمكن أن تحل العديد من التحديات الاجتماعية والاقتصادية القائمة سعيًا لتنشيط النمو الاقتصادي. فعلى سبيل المثال، تعاني المنطقة من ارتفاع معدلات البطالة، وهي مشكلة اجتماعية واقتصادية مستمرة ومتزايدة. ولا يزال العديد من بلدان المنطقة يعمل على تعزيز النمو الاقتصادي على أمل خلق فرص العمل، إلا أن الأدلة تشير إلى أن هذه النتيجة غالبًا ما لا تتحقق (إسلام وأشخاص آخرون، 2022). وتعدّ منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أيضًا أكبر مستورد للأسلحة في العالم (بينين وأشخاص آخرون، 2021). ويستمر العديد من البلدان في زيادة إنفاقه العسكري على الرغم من الآثار الاجتماعية والبيئية العديدة الناجمة عن العسكرية والحروب والصراعات. ويستثمر العديد من بلدان المنطقة في الاقتصاد الرمادي<sup>4</sup> الذي يجلب عقودًا وأرباحًا ضخمةً لشركات البناء، لكنه لا يوفر سوى فرص عمل قصيرة الأجل لعَمال البناء. وغالبًا ما تكون هذه الأنشطة قصيرة الأمد وغير مستدامة، ولا تنطوي إلا على استثمارات بسيطة طويلة الأجل في الخدمات والبنى المفيدة للمجتمع. فعلى سبيل المثال، وفي خضمّ أزماتها الاقتصادية بين عامي 2019 و2021، زادت مصر الإنفاق على الاقتصاد الرمادي بنسبة 90% («بزنس توداي» Business Today، 2021) في محاولةٍ لتعزيز اقتصاد البلاد وزيادة النمو السنوي وإخراج مصر من الصدمة الاقتصادية التي سببتها الجائحة» من دون معالجة أي قضايا اقتصادية بنوية بشكلٍ فعال (إبراهيم ولويس، 2021).

4 يشير الاقتصاد الرمادي إلى الأنشطة الاقتصادية ذات الصلة ببناء البنية التحتية مثل الجسور والطرق والمدارس والمستشفيات والسدود. فاللون الرمادي يشير إلى لون الخرسانة.



## الاستعمار حيُّ يُرزق

### الاستعمار في نظام الحوكمة المالية القائم

أولاً أن يزيد من عدم المساواة ومن ثم أن يخفضه (وتُعرف هذه الفرضية باسم «منحنى كوزنتس» Kuznets Curve). وفي كتابها بعنوان «اقتصاد الدونات» (Doughnut Economics)، تدحض عالمة الاقتصاد كايت راووث (2017) هذه النظرية من خلال أمثلة مختلفة، وتوضح كذلك أن «البنك الدولي تعامل مع المنحنى كقانون اقتصادي واستخدمه لنشر توقعات حول المدة التي ستستغرقها مستويات الفقر لبدء الانخفاض في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل». وتظهر دراسة حديثة كيف أن التوقعات الاقتصادية لصندوق النقد الدولي في عددٍ من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتبع نمطاً مماثلاً مفرضاً في التفاؤل، حيث لم يتحقق الانتعاش الاقتصادي المتوقع بعد تدابير الديون والتكشف (ريبين، 2022). لذلك، لا بد من التشكيك في الشروط والنصائح التي يقدمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي نظراً لتأثيرها الهائل على عدم المساواة داخل البلدان في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والجنوب العالمي الأوسع نطاقاً.

### حلقة المديونية اللامتناهية

أدت تدخلات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في الجنوب العالمي إلى حصار البلدان في حلقة لامتناهية من الديون وأجبرتها على تنفيذ تدابير التكشف، مما أدى إلى زيادة الفقر وعدم المساواة. فعلى سبيل المثال، شجّع صندوق النقد الدولي 17 دولة فقيرة على توفير 4 دولارات أمريكية مقابل كل دولار أمريكي يتم إنفاقه على السلع العامة في عامي 2020 و2021 كأحد شروط الإقراض لديه (كينتيكيلينيس وستابز، 2023). ومن بين 148 دولة في الجنوب العالمي، تعاني 135 دولة من «حالة دين حرجة» (ريبين، 2022). هذا وزاد الدين العام بمقدار خمسة أضعاف في العقود الثلاثة الماضية، حيث تدفع البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل أسعار فائدة أعلى بكثير من بلدان الشمال العالمي مثل الولايات المتحدة أو ألمانيا (الأمم المتحدة، 2023). وتضطر البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل في الجنوب العالمي أيضاً إلى سداد الديون بالعملة الأجنبية من دون أي اعتبارٍ للتقلبات في تكلفة أسعار الصرف، مما يؤدي إلى تفاقم مديونية الجنوب العالمي تجاه الشمال العالمي (الأمم المتحدة، 2023).

وبدأت حلقات المديونية في مختلف بلدان الجنوب العالمي مع الاستعمار. وأشار القائد الثوري الماركسي والمدافع عن الوحدة الأفريقية في بوركينا فاسو توماس سانكارا في هذا الصدد إلى أن «الديون هي استعمار جديد، حيث حوّل المستعمرون أنفسهم إلى «مساعدين فنيين»، بينما يجب أن نطلق عليهم صفة «القتلة

يشكل اختلال موازين القوى مصدر قلق رئيسي للمفكرات والمفكرين النسويين. ويبرز في سياق الحوكمة الاقتصادية الدولية وصنع السياسات وكذلك في العلاقات التجارية اختلالاً صارخاً في موازين القوى يأتي كنتيجة لإرث الاستعمار. فتسيطر البلدان والشركات في الشمال العالمي على عمليات صنع القرار، وتفضّل مصالحها الاقتصادية الخاصة على مصالح سكان البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل في الجنوب العالمي.

يُعدّ كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مثلاً ممتازاً حول كيفية تطبيع الاستعمار في النظام المالي الدولي القائم. فتمنح المؤسساتان الدول الاستعمارية تاريخياً صلاحياتٍ أكبر لاتخاذ القرار. ويرى البعض أن ذلك يعود إلى واقع أن الدول الغنية تقدم حصصاً أكبر من التمويل لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. إلا أن هذا النهج يواجه الانتقاد في الأوساط المناهضة للاستعمار لأن القدرة على توفير المزيد من التمويل ترتبط بشكل كبير بالنهب التاريخي (والمعاصر) للموارد واستغلال العمالة من قبل دول الشمال العالمي. علاوةً على ذلك، وكما يقول الخبير الاقتصادي جيسون هيكل: «في سياق أي نظام سياسي وطني، نرفض فكرة أن الأغنياء يجب أن يتمتعوا بقدر أكبر من الصلاحيات الانتخابية مقارنة بالفقراء أو بالمزيد من التأثير على القرارات حول السياسات الاقتصادية. إذ نعتبر أن هذا أمر فاسد ومثير للاشمئزاز من الناحية الأخلاقية». (هيكل، 2020). أطلق الناشطون والناشطات النسويون من جميع أنحاء العالم على هذا الوصف تسمية «الفصل العنصري الاقتصادي» وأشاروا إلى أن صوت شخص واحد من الشمال العالمي يساوي ما يقارب أصوات 8 أشخاص من الجنوب العالمي في نظام إدارة صندوق النقد الدولي («كامبينز» Campaign of Campaigns, 2022).

يرفض صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الاعتراف بدورهما في تآكل الخدمات والهيكليات الاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفي جميع أنحاء الجنوب العالمي. فتعمل هاتان المؤسساتان على الترويج للأساطير الرأسمالية مثل «لا مكاسب من دون معاناة» التي تزعم أن البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل لا يمكنها تحقيق النمو الاقتصادي (المكاسب للأثرياء) دون اتخاذ تدابير تقشفية تزيد من حدة انعدام المساواة (معاناة الفقراء). وتشير الفرضية التي طرحها عالم الاقتصاد سيمون كوزنتس في عام 1955 إلى ما يلي: لكي «تتطور» الاقتصادات، يجب على السوق

مختلفة تمامًا. ففي الواقع، إن التدفقات المالية الواردة إلى بلدان الجنوب العالمي من البلدان المانحة تتضاءل أمام كميات التدفقات الخارجة التي تغادر الجنوب العالمي نحو بلدان الشمال - بمعدل 1 دولار أمريكي مقابل 14 دولارًا أمريكيًا (هيكل وأشخاص آخرون، 201). وقد تزايدت هذه الاستنزافات الاقتصادية بشكل كبير منذ ثمانينيات القرن الماضي، وتشمل كميات هائلة من المواد الخام والسلع التي يتم شراؤها بثمن زهيد، فضلًا عن العمالة منخفضة الأجر لا سيما عندما تم فرض البرامج النيوليبرالية للتكيف الهيكلي من قبل مؤسسات التمويل الدولية، أهمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (هيكل وأشخاص آخرون، 2017).

كما زعمت المؤسسات المالية الدولية إلى جانب الشركات الدولية والعديد من حكومات الشمال العالمي أنها تدافع عن المساواة الجندرية والتحول الأخضر في الجنوب العالمي. لكنها فعلت ذلك في الكثير من الأحيان باستخدام أساليب تبين أن أضرارها تفوق منافعها. وعلى وجه التحديد، قامت بتعميم النسوية الليبرالية - وهي نسخة من النسوية تتمحور حول واقع النساء ذوات البشرة البيضاء ومن الطبقة المتوسطة وتدعي بأنها قادرة على تحقيق العدالة الجندرية بكل بساطة من خلال إدراج المرأة في أسواق العمل وفي الوظائف ذات الأجور المرتفعة، وليس من خلال التغيير التحولي الذي يعالج الأنظمة العديدة التي تضطهد النساء وتستغلن في جميع أنحاء العالم.

ركزت المؤسسات المالية الدولية وحكومات الشمال العالمي أيضاً على دعم مشاريع الطاقة الخضراء وتمويلها في بلدان الجنوب العالمي، بدلاً من معالجة مسؤوليتها الخاصة في مقاومة الأزمة البيئية العالمية. وبصبح تمويل المشاريع في الجنوب العالمي بمثابة إلقاء عن تغييرات أكثر جوهرية للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة التي تطلقها البلدان الغنية، أو دفع التعويضات عن الأضرار البيئية التي تسببت فيها على مر التاريخ. فتقوم تونس على سبيل المثال - وهي الدولة المسؤولة تاريخياً عن 0.7% فقط من انبعاثات الغازات الدفيئة في العالم والتي تعاني من آثار قاسية لتغير المناخ - باستثمارات كبيرة في مثل هذه المشاريع التنموية بناءً على نصيحة صندوق النقد الدولي، مما يخفض انبعاثات الغازات الدفيئة في العالم بشكل ضئيل، في حين تقوم باستثمارات أصغر بكثير في مشاريع التكيف التي يمكن أن تساعد على التكيف مع آثار التغير المناخي (المرصد التونسي للاقتصاد، 2022).

كما قامت المؤسسات المالية الدولية بتوجيه السريديات والمشاريع التي تركز على الاقتصاد نحو التغير المناخي وانعدام العدالة الجندرية في جميع أنحاء الجنوب العالمي. وتصور هذه السريديات التغير المناخي على أنه تهديد للاستقرار الاقتصادي، وليس تهديداً للإنسانية ورفاه الكوكب. وعلى النحو نفسه، تصور المساواة الجندرية، وخاصة في المجال الاقتصادي، على أنها محرك النمو الاقتصادي، وليس قضية لحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية. وتحفظ هذه المؤسسات الاستعمارية الجديدة والتي تعتبر من أكبر المستفيدين من الوضع الراهن بالسلطة، مما يعوق بشكل كبير كافة الجهود الرامية لتحويل النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الحالي من نموذج نقدي مبني على النمو إلى نموذج عادل ومستدام بيئياً.

الفنيين» (سانكارا، 1987). وإذا لم يتم كسر الحلقات اللامتناهية من الاستغلال الاقتصادي والمديونية (سواء من خلال إلغاء الديون أو مبادلة الديون أو التخلف عن السداد\*)، ستظل بلدان الجنوب العالمي عالقة في نموذج النمو الاقتصادي الذي يشلّ جهودها الرامية إلى تقليص عدم المساواة وتحقيق الاستدامة البيئية (ستيفنسون، 2023). بعبارة أخرى، يتطلب سداد الديون وفوائدها تحقيق النمو الاقتصادي، وبالتالي يستحيل الانتقال إلى اقتصاد ما بعد النمو الذي يمكنه تحقيق العدالة الاجتماعية والبيئية ما لم يتم كسر حلقات المديونية.

## رأس المال والعسكرة والاستعمار

يحقق إنتاج الأسلحة أرباحاً مالية هائلة للدول المستعمرة تاريخياً. وقد أثر بشكل كبير على المشهد السياسي والاقتصادي لبلدان الجنوب العالمي. وبحسب ما كتبت الباحثة الدكتورة شانا مارشال، «إن السياسة الاقتصادية والمالية الدولية التي تعطي الأولوية للاستثمارات العسكرية وليس للمشاريع المدنية تسرع عسكرة الاقتصاد السياسي الإقليمي [في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا]» (بينين وأشخاص آخرون، 2021).

تم تصميم المؤسسات العسكرية والشرطية وكذلك الهيكليات الاستخبارية في الدول المعاصرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الأساس على يد المستعمرين لفرض حكمهم ودعم جهودهم في الحرب العالمية الثانية. وبعد الاستقلال، ومع مرور الوقت تدريجياً، مُنحت هذه المؤسسات والهيكليات أدواراً في مشاريع التنمية الاقتصادية (مثل التصنيع والبناء وتقديم الخدمات). كما حصلت على الأراضي والعمالة والسلع والتمويل العام، بما في ذلك المساعدات الخاصة لدعم الوقود والكهرباء وحق تنظيم بمناقصات (بينين، 2021). إلا أنه لا يتم أبداً تقييم الأضرار البيئية الناجمة عن هذه المشاريع التنموية، ويتم تجاهل الآثار المترتبة على الظروف الاجتماعية والاقتصادية للنساء نتيجة هذه الامتيازات الاقتصادية (على سبيل المثال، التغييرات في الميزانيات الوطنية من دعم الخدمات الاجتماعية إلى دعم المؤسسات العسكرية).

## عقدة المنقذ المالي الأبيض

لا تزال عقدة المنقذ الأبيض الاستعمارية<sup>6</sup> التي تم استخدامها لتبرير التدخلات الاستعمارية قائمة في العلاقات المالية الدولية والحوكمة. حيث تدعي بلدان الشمال العالمي بأنها تقدّم مساعدات إنمائية مفيدة لبلدان الجنوب العالمي. إلا أن التقارير التي قامت بتقييم شامل للحالات المالية بين الشمال والجنوب تظهر قصة

5 هناك العديد من الحركات حول العالم التي تدعو إلى الإلغاء الكامل للدين العام، وخاصةً الديون المأخوذة من المؤسسات المالية الدولية من قبل البلدان منخفضة الدخل. وتهدف مبادلة الديون إلى تحويل الإنفاق المالي من سداد الديون إلى الإنفاق على التنمية (مثل الدين مقابل المناخ). يشير التخلف عن سداد الديون إما إلى عدم قدرة بلد ما على سداد ديونه، وإما إلى قرار واعي من جانب الدولة برفض السداد من أجل الوفاء بالتزاماتها الأخرى (مثل الإنفاق على الخدمات الاجتماعية).

6 عقدة المنقذ الأبيض هو مصطلح يُستخدم لشرح الطرق التي تم من خلالها تبرير التدخلات الاستعمارية الضارة من قبل المستعمرين. فعالمياً ما جاءت هذه المبررات من منطلق القومية، على افتراض أن الأشخاص ذوي البشرة السوداء والسكان الأصليين وأصحاب البشرة الملونة بحاجة إلى الإنقاذ. تشير عقدة المنقذ الأبيض أيضاً إلى المفاهيم الخاطئة لدى المستعمرين الذين يعتقدون أنهم يعرفون بالضبط حاجة البلدان المستعمرة والمسار الذي سيجلب لهم تليينها.

## نحو نظام عالمي محوره الحياة

### أسس الاقتصاد النسوي الإيكولوجي

السياسات، وقد أدت إلى تحقيق تحسينات كبيرة في الرفاه البيئي والاجتماعي (بات وأشخاص آخرون، 2023). وينبغي استخدام هذه النماذج والمؤشرات أو تكييفها لإعداد نتائج مماثلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

### إعادة تقييم العمل والتركيز على الرعاية

لا بد من دحض الأسطورة الرأسمالية التي تدعي أن العمل مدفوع الأجر والمنتج هو العمل الوحيد. فيشكّل العمل غير مدفوع الأجر بجميع أشكاله، من النشاط والعمل التطوعي إلى الرعاية والعمل العاطفي، عنصرًا حيويًا للغاية لاستدامة نظامنا الاجتماعي والاقتصادي وتقدمه.

يبدأ التركيز على الرعاية في أنظمتنا بجمع بيانات دقيقة حول استخدام الوقت لممارسة أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر وإدراج قيمتها الاقتصادية في المعادلات والمؤشرات الاقتصادية. ويستلزم ذلك استخدام طريقة إضافة المدخلات التي تحتسب حجم أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، والأشخاص الذين يمارسون هذه الأعمال، والأشخاص المستفيدين منها، ومكان تنفيذها، بالإضافة إلى السلع والخدمات الوسيطة الناتجة عنها - بما في ذلك السلع التي يتم تحويلها إلى «منتجات نهائية» داخل الأسرة - من بين عوامل أخرى (الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة، 2020).

ويجب أن تتضمن إعادة تقييم العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا توسيع نطاق برامج الحماية الاجتماعية التي تغطي عادةً الأفراد العاملين في القطاع الرسمي فقط. وتضغط الجهات الفاعلة النسوية والعاملة في مجال العدالة الاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أجل وضع أنظمة للحماية الاجتماعية تغطي العاملات والعاملين في مجال الرعاية غير الرسمية والموسمية وغير مدفوعة الأجر، وتسعى إلى تأمين دخل أساسي شامل يغطي جميع السكان طوال مراحل حياتهم، ويجب أن تصبح المهن الأساسية مثل الزراعة والعمل المنزلي مدفوع الأجر محمية على الفور من خلال قوانين العمل الوطنية في جميع أنحاء المنطقة. ويجب أيضًا تأمين أجور أفضل للعاملات والعاملين في هذه المهن. في هذا الإطار، ينبغي أن يكون الأجر المتساوي للعمل متساوي

سيتطلب تنفيذ النموذج الاقتصادي النسوي الإيكولوجي الكثير من التغييرات التي تستند إلى مبدأ أنه يمكن تحقيق الرفاه والتقدم من دون تنفيذ عمليات استغلالية ومدقمة تهدف إلى تحقيق النمو ومراكمة الثروات، على أن يسترشد هذا النموذج بالقيم النسوية مثل التضامن والتعاون، والأهم من ذلك، رعاية الذات والأحباء والمجتمع، كما البيئة والكوكب الأوسع نطاقًا.

أولًا، يتطلب النموذج الاقتصادي البيئي النسوي تغيير الأهداف، والانتقال من تعزيز النمو اللامتناهي إلى تلبية الاحتياجات الأساسية للجميع، مع البقاء ضمن حدودنا البيئية - هذا ليس حلًا بعيد المآل كما تحاول الجهات الرأسمالية الفاعلة أن تصوّره. فتشير الدراسات إلى أن تلبية الاحتياجات الأساسية للجميع لا تتطلب نموًا اقتصاديًا جامحًا، بل إعادة توزيع الثروات (أي من خلال الضرائب التصاعدية). كما أن تلبية احتياجات الجميع لا تعني بالضرورة تدمير أنظمتنا البيئية واستنفادها، بل تقتضي تعديل نمط حياتنا، بحيث تصبح النزعة الاستهلاكية والترف وتحقيق الربح المفرط أمرًا من الماضي.

ثانيًا، تتطلب المقاربة البيئية النسوية للاقتصاد تحقيق تحول معرفي، فقد ثبت أن طموح خبيرات وخبراء الاقتصاد الكلاسيكيين (الجدد) إلى «تحويل الاقتصاد إلى علم مرموق مثل الفيزياء» من خلال القوانين الاقتصادية الصارمة التي تفسر سلوك المستهلك والسوق والإنتاج الوطني، هو في الحقيقة طموح غير واقعي (راورث، 2017). لذلك على خبيرات وخبراء الاقتصاد البيئيين النسويين أن يتقبلوا واقع أن الاقتصاد ليس عملية رياضية أو ميكانيكية بسيطة، وأن يستمدوا نظرياتهم وتدخلاتهم من حقيقة أن العديد من المتغيرات الاجتماعية والبيئية الديناميكية والمعقدة تتفاعل وتتداخل لتشكيل أنظمتنا الاقتصادية.

هذا وتعمل النماذج الاقتصادية النسوية الإيكولوجية على تطوير مؤشرات اقتصادية تقيس الرفاه البيئي والاجتماعي، ويُستخدم بعضها بالفعل ويكتسب أهمية كبيرة، ويُعدّ «تراجع النمو» و«اقتصاد الدونات» من الأمثلة الرائعة على مثل هذه النماذج التي لا تهدف إلى معالجة الأزمة البيئية فحسب، بل تدمج المبادئ النسوية في أسسها. وقد تم استخدام «مؤشر الكوكب السعيد» التابع لمؤسسة الاقتصاد الجديد، و«مرصد اقتصاد الرفاه» (Wellbeing Economy Monitor) في اسكتلندا، و«مؤشر السعادة القومية الإجمالية» في بوتان كمؤشرات اقتصادية توجّه عملية صنع

تسمح للشركات بمواصلة العمل كالمعتاد من دون أي تغيير في الممارسات الاستخراجية والمدقمة للبيئة.

على الرغم من أن الجهود الفردية الداعمة للبيئة لا يمكنها وحدها أن تحدث التغيير الضروري في نظامنا. تقول الناشطة النسوية البيئية ريهام قنوت الرفاعي: «إننا بحاجة اليوم للتأكيد على أن العمل الفردي والخيارات الشخصية ذات المعنى يمكن أن تكون أساليب مقاطعة ورفض لأنماط الاستهلاك الحديثة وسلاسل التوريد العالمية والنزعة الاستهلاكية [...]». يمكنها أن تكون خطوات باتجاه تشكيل واقع مبني على العدل والتعاطف، على عكس الأنظمة الوحشية التي تتحكم بحيواتنا وتدمر العالم الطبيعي». (قنوت الرفاعي، 2023).

## الديمقراطية على كافة المستويات

يجب أن يمثل تعزيز القيم الديمقراطية والحوكمة الأفقية على مستويات النظام المالي العالمي والحوكمة الوطنية والمجتمع والأسرة قضية أساسية في التحول إلى النظام الاقتصادي النسوي الإيكولوجي. ويضمن ذلك مشاركة الأشخاص المهمشين على مر التاريخ في وضع السياسات والحلول التي تؤثر على رفاههم وسبل عيشهم وعلى رفاه مجتمعاتهم.

ولا يمكن تعزيز القيم الديمقراطية والحوكمة الأفقية وممارستها من دون تفكيك الاختلالات القائمة في موازين القوى. ويعني ذلك أنه يجب إلغاء بعض أشكال السلطة القمعية والأبوية (مثل السلطة على) واستبدالها بأشكال إيجابية ونسوية من السلطة (مثل السلطة التحويلية)<sup>7</sup>.

ومن الناحية العملية، يتطلب ذلك اتخاذ الإجراءات التالية: (1) تعزيز صلاحيات اتخاذ القرار لدى البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل على الساحة المالية العالمية، و(2) إرساء أو تعزيز الحوكمة الديمقراطية على المستوى الوطني في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفي جميع أنحاء العالم، و(3) التحول إلى اقتصاد قائم على التعاون حيث يتم تقاسم السلطة بين العاملات والعمال بدلاً من أصحاب وصاحبات العمل، و(4) توفير مساحة للعاملات والعمال لتنظيم النقابات العمالية وتعزيزها، و(5) استعادة المشاعات العامة باعتبارها منفعة عامة يحكمها الشعب، و(6) تعزيز قدرة النساء على اتخاذ القرار داخل الأسر. ما يتطلب تخفيض الاعتماد الاقتصادي للمرأة على أقاربها الذكور من خلال توفير فرص العمل اللائق وآليات الحماية الاجتماعية الشاملة، و(7) تحسين تمثيل النساء وأفراد مجتمع الميم والأشخاص ذوي القدرات المختلفة والأفراد المنتمين إلى العرقيات والمعتقدات الدينية والفئات العمرية ومستويات التعليم وحالات الإقامة أو الجنسية المهمشة في جميع المجالات المذكورة أعلاه.

القيمة هو القاعدة - مع الاعتراف الواضح بالقيمة الفعلية لأعمال الرعاية في نظامنا الاجتماعي والاقتصادي.

ويتعين على الدول أن تتخذ خطوات جديدة لمكافحة أوجه عدم المساواة المتعلقة بالتنظيم الحالي للرعاية، مما يضمن حصول جميع الأشخاص على الرعاية التي يحتاجون إليها من خلال توفير خدمات الرعاية ووظائف الرعاية اللائقة. ويقدم إطار العمل الخماسي (5Rs Framework) لمنظمة العمل الدولية (أي التعرف على أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر وتقليلها وإعادة توزيعها، ومكافأة (بشكل عادل) العاملين في مجال الرعاية مدفوعة الأجر وتمثيلهم) خارطة طريق مهمة في هذا السياق.

إلا أنه علينا تجنب الوقوع في الفخ الرأسمالي المتمثل في تحويل الرعاية إلى سلعة. فالرعاية هي قيمة نسوية واستراتيجية مقاومة في نظام يحرم الأفراد باستمرار من المساحة والفرصة لتلقي الرعاية وتقديمها لأحبائنا ومجتمعاتنا وممارسة الرعاية الذاتية. وتدعو الجهات الفاعلة النسوية في جميع أنحاء العالم إلى اعتبار الرعاية حقاً من حقوق الإنسان، وقد التزم العديد من البلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي باعتبار الرعاية حقاً من خلال المصادقة على التزام بونينس آيرس والذي يهدف إلى «رسم الطريق نحو بناء مجتمع رعائي» (اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، 2022). ولتحقيق ذلك على المستوى العالمي، يجب أن يمكّننا نظامنا الاجتماعي والاقتصادي جميعاً من رعاية أنفسنا ومن حولنا من دون المساس بقدرتنا على تلبية احتياجاتنا الأساسية. ومن شأن إجراءات مثل تخفيض عدد ساعات العمل وأيام العمل وتقديم إجازات الأمومة والأبوة الكافية وتوفير ظروف العمل المرنة، إلى جانب توفير الخدمات المتعلقة بالرعاية، أن تدعم جميعها هذه الجهود.

## الإنتاج الداعم للحياة

لا تزال القطاعات المدقمة للحياة، مثل استخراج الوقود الأحفوري وإنتاج الأسلحة والعسكرية والبناء واسع النطاق، والتي تحقق أرباحاً هائلة للأثرياء، تتوسع حتى يومنا هذا وتُبعد المجال المالي والتمويل المتاح عن القطاعات التي تساهم في استدامة الحياة (مثل الصحة والتعليم والرعاية والنقل المستدام وإنتاج الغذاء والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره). في هذا السياق، تشير الرابطة النسائية الدولية للسلام والحرية إلى أنه «بمبلغ 300 مليار دولار أمريكي فقط، يمكننا كسب ما يصل إلى 20 عامًا لمعالجة هذه الأزمة [البيئية] العالمية، إلا أن الحقيقة المؤسفة هي أن العالم ينفق هذا المبلغ نفسه من المال على الاستثمارات العسكرية كل 60 يومًا» (الرابطة النسائية الدولية للسلام والحرية، 2023).

ولأن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أكثر عرضة للآثار السلبية لتغير المناخ مقارنةً بالمعدل العالمي، يجب أن تستمر الحركات الاجتماعية في هذه المنطقة في مساءلة الحكومات. ويتعين عليها أن تطالب الجهات الاقتصادية الوطنية والدولية بالتوقف عن تجاهل الحجم الكارثي للأزمة الإيكولوجية التي لن تؤدي إلا إلى تفاقم أوجه عدم العدالة القائمة. ويتطلب ذلك بدوره تحويل تركيزها من النمو قصير الأمد إلى الاستدامة طويلة الأمد. علاوةً على ذلك، يتعين على الحركات الاجتماعية أن تدين على نطاق واسع الحلول النقدية للأزمات البيئية (مثل ضريبة الكربون) التي

<sup>7</sup> وفقاً لحركة «جاست أسوسياتيس» (Just Associates). يشكّل مفهوم «السلطة على» صيغة إشكالية من السلطة، حيث تمارس مجموعة أو شخص ما السلطة على مجموعة أخرى. وغالباً ما تتم إساءة استخدام هذه الصيغة من السلطة لممارسة الهيمنة (هارفي وسافير، 2021). أما السلطة التحويلية، بحسب حركة «جاست أسوسياتيس»، فتقدم طرقاً إيجابية للتعبير عن السلطة التي تولد إمكانية بناء علاقات وهيكلية أكثر إنصافاً وتحويل «السلطة على». ومن خلال التأكيد على قدرة الأشخاص على العمل بشكل إبداعي وجماعي، فإنهم يقدمون بعض المبادئ الأساسية لبناء استراتيجيات التمكين» (هارفي وسافير، 2021).

## التقاطعية هي بوصلتنا

على الرغم من أن الحركة النسوية التقاطعية كانت مبنية على مفهوم «الخطر المتعدد» (Multiple Jeopardy)، وهو مصطلح صاغته ديورا كينغ في عام 1988 للاعتراف بكيفية تقاطع أشكال الاضطهاد المختلفة وتعزيزها لبعضها البعض (ديفيس وأشخاص آخرون، 2022)، إلا أن الحركة النسوية هي الحركة الاجتماعية الوحيدة التي اتخذت موقفًا ونهجًا واضحين بشكلٍ ملموس وهيكلية باستخدام التحليل التقاطعي. واليوم، يُنظر إلى النسوية التقاطعية على أنها المدرسة الفكرية النسوية الوحيدة الصالحة نظرًا لقدرتها على تحليل واقع النساء بمختلف أوجهه ومعارضة أشكال القمع المتقاطعة التي تؤثر سلبًا على حياتها وسبل عيشها.

وفي خضم كل الأزمات التي تواجهنا اليوم، يتعين على جميع الحركات أن تعترف بالترابط بين الأنظمة القمعية والتسلسلات الهرمية التي تعتمد عليها، والتي بدورها تشكّل أنظمتنا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. فلا يمكن تحقيق التغيير المطلوب، خصوصًا في ظل المقاومة الكبيرة ضد الحركات النسوية والبيئية، من دون تشكيل تحالفات طويلة الأمد قادرة على تحليل القضايا التي تواجهنا اليوم بشكلٍ تقاطعي يضمن صياغة حلول شاملة. ومن المهم أن تدرك جميع الحركات - سواء كانت مناهضة للعنصرية أو داعية إلى العدالة الجندرية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو البيئية - أن نضالاتها مناهضة للنظام الأبوي والرأسمالي، ومعادية للاستعمار. حينها فقط يمكن تحقيق التقدم نحو نظام اجتماعي واقتصادي وسياسي يلبي احتياجاتنا في القرن الحادي والعشرين.

## المراجع

- Coffey, Clare; Espinoza Revollo, Patricia; Harvey, Rowan; Lawson, Max; Parvez Butt, Anam; Piaget, Kim; Sarosi, Diana; Thekkudan, Julie** (2020): *Time to care: Unpaid and underpaid care work and the global inequality crisis*. Oxfam GB, Oxford, UK.
- كورتا، كامي. خليفة، أنجيلا. مندريت، مانون** (2023): «الساحل لنا! هذه سرقة!»: خصخصة النشاط تثير الاحتجاجات. لوريان توداي، بيروت، لبنان. متوفر باللغة الإنجليزية على الرابط التالي: <https://today.lorientlejour.com/article/1340270/>: <https://today.lorientlejour.com/article/1340270/> the-coast-is-ours-this-is-a-theft-beach-privatization-provokes-protests.html (الولوج الأخير في 2023.8.18).
- Courtat, Camille; Khalife, Angela; Mendret, Manon** (2023): *The coast is ours! This is a theft! Beach privatization provokes protests*. L'Orient Today, Beirut, Lebanon.
- تشيك، براين** (2023): استخدام الناتج المحلي الإجمالي لتقدير حدود النمو. مركز تطوير اقتصاد الدولة المستقر (CASSE). متوفر باللغة الإنجليزية على الرابط التالي: <https://steadystate.org/using-gdp-to-estimate-the-limits-to-growth/> (الولوج الأخير في 2023.8.2).
- Czech, Brian** (2023): *Using GDP to Estimate the Limits to Growth*. Center for the Advancement of the Steady State Economy (CASSE).
- ديفيس، أنجيلا. دنت، جينا. ماينرز، إريك. ريتشي، بيث** (2022): الإلغاء النسوي. الآن. هايماركت بوكس، شيكاغو، الولايات المتحدة الأمريكية.
- Davis, Angela Y.; Dent, Gina; Meiners, Erica R.; Richie, Beth** (2022): *Abolition. Feminism. Now*. Haymarket Books, Chicago, USA.
- دينجليرا، كورينا. جيرنيرب، نادين. سونيتي غونزاليس، تابس. هانسن، لينا. موكرجي، سوريان. بولسونف، سوزان؛ سافي، آنا** (2023): لماذا تعتبر وجهات النظر والتحليلات والإجراءات النسوية حيوية لتراجع النمو؟ مجلة «ديغروث جورنال» (المجلد 1). متوفر باللغة الإنجليزية على الرابط التالي: <https://degrowthjournal.org/publications/2023-05-03-why-are-feminist-perspectives-analyses-and-actions-vital-to-degrowth/> (الولوج الأخير في 2023.8.2).
- Dengler, Corinna; Gerner, Nadine; Sonetti-González, Taís; Hansend, Lina; Mookerjee, Sourayan; Paulson, Susan; Saave, Anna** (2023): *Why are feminist perspectives, analyses, and actions vital to degrowth?* Degrowth Journal (Vol. 1).
- إبراهيم، نادين. لويس، إيدن** (2021): إن حملة بناء الطرق في مصر تخفف من زحمة السير ولكنها لا تبال رضا الجميع. متوفر باللغة الإنجليزية على الرابط التالي: <https://www.reuters.com/world/middle-east/egypts-road-building-drive-eases-jams-leaves-some-unhappy-2021-05-14/> (الولوج الأخير في 2023.8.19).
- Ebrahim, Nadeen; Lewis, Aidan** (2021): *Egypt's road building drive eases jams but leaves some unhappy*.
- اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي** (2022): مجتمع الرعاية: أفق للتعايش المستدام مع المساواة الجندرية. اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، سانتياغو، شيلي. متوفر باللغة الإنجليزية على الرابط التالي: [https://repositorio.cepal.org/bitstream/handle/11362/48362/S2200703\\_en.pdf?sequence=5&isAllowed=y](https://repositorio.cepal.org/bitstream/handle/11362/48362/S2200703_en.pdf?sequence=5&isAllowed=y) (الولوج الأخير في 2023.8.19).
- ECLAC** (2022): *The care society: A horizon for sustainable recovery with gender equality*. Economic Commission for Latin America and the Caribbean (ECLAC), Santiago, Chile.
- الإسكوا** (2023): المرأة. أرضها. حقوقها. المساواة في الحقوق في الأراضي: مسار لمكافحة التصحر في المنطقة العربية. متوفر باللغة العربية على الرابط التالي: <https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/factsheet-her-land-her-right-arabic.pdf> (الولوج الأخير في 2023.8.2).
- هارفي، روان. سفير، كلوي** (2021): التغيير التحولي من أجل العدالة الجندرية: التعلم من الاستراتيجيات النسوية. مؤسسة فريدريش إيبيرت، كاتماندو، نيبال. متوفر باللغة العربية على الرابط التالي: <https://library.fes.de/pdf-files/bueeros/beirut/18804.pdf> (الولوج الأخير في 2023.8.2).
- Harvey, Rowan; Safier, Chloe** (2021): *Transformative Change for Gender Equality: Learning from Feminist Strategies*. Friedrich-Ebert-Stiftung, Kathmandu, Nepal.
- أبو حبيب، لينا** (2020): أعمال الرعاية والوباء: موجز القضية. مؤسسة فريدريش إيبيرت، بيروت، لبنان. متوفر باللغة الإنجليزية على الرابط التالي: <https://library.fes.de/pdf-files/bueeros/beirut/16976.pdf> (الولوج الأخير في 2023.8.19).
- Abou Habib, Lina** (2020): *Care work and the pandemic: issue brief*. Friedrich-Ebert-Stiftung, Beirut, Lebanon.
- بينين، جول. حداد، بسام. سيقلي، شيرين. في التحرير؛ مارشال، شانا** (2021): الاقتصاد السياسي النقدي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. الجيوش الإقليمية والعقدة الصناعية العسكرية العالمية. منشورات جامعة ستانفورد، كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية.
- Beinin, Joel; Haddad, Bassam; Seikaly, Sherene, Eds; Marshal, Shana** (2021): *A Critical Political Economy of the Middle East and North Africa. Regional Militaries and the Global Military-Industrial Complex*. Stanford University Press, California, USA.
- بن روين، شفيق** (2022): الطاقة المتجددة في تونس: انتقال غير عادل. المرصد الاقتصادي التونسي، تونس العاصمة، تونس.
- بيس، يولا** (2021): إلى الأمام. من امرأة وُلدت: الأمومة كخبرة ومؤسسة. الطبعة الثالثة. و. شركة «نورثون كومباني إنك». نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.
- Biss, Eula** (2021): *Forward. Of Woman Born: motherhood as experience and institution*. Third Edition. W.W. Norton Company, Inc., New York, USA.
- الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية في ألمانيا** (2023): سياسة التنمية النسوية: من أجل مجتمعات عادلة وقوية في جميع أنحاء العالم. الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية، بون/برلين. متوفر باللغة الإنجليزية على الرابط التالي: <https://www.bmz.de/resource/blob/153806/bmz-strategy-femi-nist-development-policy.pdf> (الولوج الأخير في 2023.2.8).
- BMZ** (2023): *Feminist Development Policy: for just and strong societies worldwide*. BMZ, Bonn/Berlin.
- «بزنس توداي»** (2021): استثمارات مصر في الطرق والجسور تصل إلى 1.798 مليار دولار في عام 2020. موقع «بزنس توداي»، القاهرة، مصر. متوفر باللغة الإنجليزية على الرابط التالي: <https://www.businesstodayegypt.com/Article/1/1061/> (الولوج الأخير في 2023.8.19).
- Business Today** (2021): *Egypt's investments in roads and bridges reach \$1.79B in 2020*. Business Today, Cairo, Egypt.
- بات، أنام بارفيز. بيركوت، إسمي. زغبور، شوكت. ميرا بوش، أليكس** (2023): مسارات جذرية لتجاوز الناتج المحلي الإجمالي: سبب وكيفية حاجتنا العاجلة إلى متابعة البدائل النسوية وإنهاء الاستعمار. منظمة أوكسفام الدولية. لندن. متوفر باللغة العربية على الرابط التالي: <https://oxfamlibrary.openrepository.com/bitstream/10546/621532/18/dp-radical-pathways-beyond-gdp-030823-summar.pdf> (الولوج الأخير في 2023.8.8).
- «كامبين أوف كامبينز»** (2020): الحركات النسوية ترفض استراتيجية صندوق النقد الدولي تجاه تعميم مراعاة المنظور الجندي <https://www.cam-paignofcampaigns.com/index.php/en/our-work/actions/354-rejection-of-international-mought-fund-s-strategy-toward-mainstreaming-gender-2> (الولوج الأخير في 2023.8.19).
- Campaign of Campaigns** (2020): *Feminists Reject International Monetary Fund's Strategy Toward Mainstreaming Gender #NotInOurName*. Campaign of Campaigns.
- كريادو بيرين، كارولين** (2019): المرأة غير المرئية: فضح تحيز البيانات في عالم مصمم للرجال. تشاتو أند ويندوس، لندن، المملكة المتحدة.
- Cariado Perez, Caroline** (2019): *Invisible Women: exposing data bias in a world designed for men*. Chatto & Windus, London, UK.
- كوفي، كلي. سبينوزا ريفولو، باتريشيا. هارفي، روان. لوسون، ماكس. بارفيز بات، أنام. بياجيه، كيم. ساروسي، ديانا. نيكودان، جولي** (2020): حان وقت الاهتمام: أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر ومنخفضة الأجر وأزمة عدم المساواة العالمية. أوكسفام بريطانيا العظمى، أكسفورد، المملكة المتحدة. متوفر باللغة الإنجليزية على الرابط التالي: <https://oxfamlibrary.openrepository.com/bitstream/handle/10546/620928/bp-time-to-care-inequality-200120-en.pdf> (الولوج الأخير في 2023.8.2).

**أوكسفام** (2023): تمكين المزارعات من القضاء على الجوع والفقر. متوفر باللغة الإنجليزية على الرابط التالي: <https://www.oxfam.org/en/empowering-wom-en-farmers-end-hunger-and-poverty> (الولوح الأخير في 2023.8.2).

OXFAM (2023): *Empowering women farmers to end hunger and poverty*.

**راند، آين** (1961): عرض مقال بعنوان «الأخلاقيات الموضوعية» خلال ندوة *Ethics in Our Time*. جامعة ويسكونسن، ويسكونسن، الولايات المتحدة الأمريكية.

Rand, Ayn (1961): *Presentation of article titled The Objectivist Ethics at the Ethics in Our Time symposium*. University of Wisconsin, Wisconsin, USA.

**راورث، كيت** (2017): اقتصاد الدونات: سبع طرق للتفكير مثل خبير اقتصادي في القرن الحادي والعشرين. دار تشيلسي جرين للنشر فيرمونت، الولايات المتحدة الأمريكية.

**Raworth, Kate** (2017): *Doughnut Economics: seven ways to think like a 21st century economist*. Chelsea Green Publishing, Vermont, USA.

**ريبين، كريستينا** (2022): عقد من التوقعات الوردية: كيف قلل صندوق النقد الدولي من تقدير مخاطر الديون في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. مؤسسة فريديريش إيبيرت، تونس العاصمة، تونس. متوفر باللغة العربية على الرابط التالي: <https://library.fes.de/pdf-files/bueros/tunesien/19552.pdf> (الولوح الأخير في 2023.8.2).

**Rehbein, Kristina** (2022): *A Decade of Rosy Forecasts: How the IMF underestimated debt risks in the MENA region*. Friedrich-Ebert-Stiftung, Tunis, Tunisia.

**ريتش، أدريان** (1976): من امرأة وُلدت: الأمومة كتحفة ومؤسسة. و. نورثون إنك، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.

**Rich, Adrienne** (1976): *Of Woman Born: motherhood as experience and institution*. W.W. Norton Company, Inc., New York, USA.

**سانكارا، توماس** (1987): توماس سانكارا: جبهة موحدة ضد الديون. «بروغريسيف إنترناشيونال». متوفر باللغة الإنجليزية على الرابط التالي: <https://progressive.international/wire/2021-02-26-thomas-sankara-a-united-front-against-debt/en> (الولوح الأخير في 2023.8.19).

**Sankara, Thomas** (1987): *Thomas Sankara: A United Front Against Debt*. Progressive International.

**شميلزر، ماتياس. فانسينجان، آرون** (2022): إن خفض النمو لا يعني التشفير – بل العكس تمامًا. الجزيرة. متوفر باللغة الإنجليزية على الرابط التالي: <https://www.aljazeera.com/opinions/2022/9/19/degrowth-is-not-austerity-it-is-actually-ally-just-the-opposite> (الولوح الأخير في 2023.8.21).

**Schmelzer, Matthias; Vansintjan, Aaron** (2022): *Degrowth is not austerity – it is actually just the opposite*. Al Jazeera.

**ستيفنسون، تشارلز** (2023): يتطلب «تراجع النمو» أن يتخلف الجنوب العالمي عن سداد ديونه الخارجية. موقع «ديغروت». متوفر باللغة الإنجليزية على الرابط التالي: <https://degrowth.info/en/blog/degrowth-requires-the-global-south-to-default-on-its-foreign-debts> (الولوح الأخير في 2023.8.2).

**Stevenson, Charles** (2023): *Degrowth requires the Global South to default on its foreign debts*. Degrowth.

**موقع «ذي كونفرسيشن»** (2021): النمو الأخضر هو تناقض لفظي. بيرجنسيا: الجريدة المستدامة. متوفر باللغة الإنجليزية على الرابط التالي: <https://bergensia.com/green-growth-is-an-oxymoron/> (الولوح الأخير في 2023.8.2).

**The Conversation** (2021): *Green growth is an oxymoron*. Bergensia: The sustainable Gazzete.

**«ذي إكونوميست»** (2023): تعرفوا إلى الأوروبيين اليساريين الذين يريدون تقليص الاقتصاد. مجلة «ذي إكونوميست». متوفر باللغة الإنجليزية على الرابط التالي: <https://www.economist.com/europe/2023/05/18/meet-the-lefty-euro-peans-who-want-to-shrink-the-economy> (الولوح الأخير في 2023.8.21).

The Economist (2023): Meet the lefty Europeans who want to shrink the economy. The Economist.

**هندرسون، كريستيان** (2021): إعادة النظر في الاستيلاء على الأراضي: سلاسل السلع الزراعية في دول الخليج العربي ومساحات الاستخراج. البيئة والتخطيط الاقتصادي والمساحة. متوفر باللغة الإنجليزية على الرابط التالي: <https://doi.org/10.1177/0308518X20956657> (الولوح الأخير في 2023.9.4).

**Henderson, Christian** (2021): *Land grabs reexamined: Gulf Arab agro-commodity chains and spaces of extraction*. Environment and Planning A: Economy and Space.

**هيكل، جيسون** (2020): الفصل العنصري في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. شبكة الجزيرة الإعلامية. متوفر باللغة الإنجليزية على الرابط التالي: <https://www.aljazeera.com/opinions/2020/11/26/it-is-time-to-decolonise-the-world-bank-and-the-imf> (الولوح الأخير في 2023.8.2).

**Hickel, Jason** (2020): *Apartheid in the World Bank and the IMF*. Al Jazeera Media Network.

**هيكل، جيسون. سوليفان، ديلان. زوكاوالا، حذيفة** (2021): لقد استنزفت الدول الغنية 152 تريليون دولار من الجنوب العالمي منذ عام 1960. شبكة الجزيرة الإعلامية. متوفر باللغة الإنجليزية على الرابط التالي: <https://www.aljazeera.com/opinions/2021/5/6/rich-countries-drained-152tn-from-the-global-south-since-1960> (الولوح الأخير في 2023.8.2).

**Hickel, Jason; Sullivan, Dylan; Zoomkawala, Huzaifa** (2021): *Rich countries drained \$152tn from the global South since 1960*. Al Jazeera Media Network.

**منظمة العمل الدولية** (2021): تحويل العمل اللائق إلى حقيقة واقعة لعمال المنازل في الشرق الأوسط: التقدم والآفاق بعد عشر سنوات من اعتماد اتفاقية العمالة المنزلية. (رقم 189). متوفر باللغة العربية على الرابط التالي: [https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms\\_832495.pdf](https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_832495.pdf) (الولوح الأخير في 2023.8.2).

**إسلام عاصف م. موسى، دلال. ساليولا، فيديريكا** (2022): إلغاء الأعمال: إعادة تشكيل دور الحكومات تجاه الأسواق والعمال في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. البنك الدولي. واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية. متوفر باللغة الإنجليزية على الرابط التالي: <https://openknowledge.worldbank.org/server/api/core/bitstreams/6208c7c8-8f6a-59a3-b545-23612b2ce712/content> (الولوح الأخير في 2023.8.7).

**Islam, Asif M.; Moosa, Dalal; Saliola, Federica** (2022): *Jobs Undone: Reshaping the Role of Governments toward Markets and Workers in the Middle East and North Africa*. The World Bank, Washington D.C., USA.

**كاليبس، جيورجوس. بولسون، سوزان. داليسا، جياكومو. ديماريا، فيديريكو** (2020): قضية تراجع النمو. «بوليتي برس». كامبريدج، المملكة المتحدة.

**Kallis, Giorgos; Paulson, Susan; D'Alisa, Giacomo; Demaria, Federico** (2020): *The case for degrowth*. Polity Press, Cambridge, UK.

**قنوت الرفاعي، ريهام** (2023): الخيار الشخصي في العدالة المناخية والبيئية. مؤسسة فريديريش إيبيرت، بيروت، لبنان. متوفر باللغة العربية على الرابط التالي: <https://feminism-mena.fes.de/ar/e/personal-choice-in-climate-and-environmental-justice> (الولوح الأخير في 2023.8.2).

**كينتيكليينيس، ألكسندروس. ستابس، توماس** (2023): الحد الأدنى للإنفاق الاجتماعي في صندوق النقد الدولي: هل هي وسيلة لمحاولة إخفاء للتقشف؟ منظمة أوكسفام الدولية، لندن. متوفر باللغة الإنجليزية على الرابط التالي: <https://policy-practice.oxfam.org/resources/imf-social-spending-floors-a-fig-leaf-for-austerity-621495> (الولوح الأخير في 2023.8.8).

**Kentikelenis, Alexandros; Stubbs, Thomas** (2023): *IMF Social Spending Floors: A fig leaf for austerity?* OXFAM International, London.

**منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** (2020): أزمة كوفيد-19 في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تأثيرها على المساواة الجندرية والاستجابات السياسية. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، باريس، فرنسا. متوفر باللغة الإنجليزية على الرابط التالي: [https://read.oecd-ilibrary.org/view/?ref=134\\_134470-w95km-v8khl&title=COVID-19-crisis-in-the-MENA-region-impact-on-gender-equality-and-policy-responses](https://read.oecd-ilibrary.org/view/?ref=134_134470-w95km-v8khl&title=COVID-19-crisis-in-the-MENA-region-impact-on-gender-equality-and-policy-responses) (الولوح الأخير في 2023.8.3).

OECD (2020): *COVID-19 crisis in the MENA region: impact on gender equality and policy responses*. OECD, Paris, France.

**الأمم المتحدة (2023):** عالم من الديون: عبء متزايد على الرخاء العالمي. الأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية. متوفر باللغة الإنجليزية على الرابط التالي: [https://unctad.org/system/files/official-document/osgmisc\\_2023d4\\_en.pdf](https://unctad.org/system/files/official-document/osgmisc_2023d4_en.pdf) (الولوج الأخير في 2023.8.2).

**UN (2023):** *A World of Debt: a growing burden to global prosperity*. United Nations, New York, USA.

**الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة (2020):** الاجتماع الرابع عشر لفريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية، 5-9 أكتوبر 2020، الاجتماع الافتراضي: أعمال الخدمة المنزلية غير مدفوعة الأجر. متوفر باللغة الإنجليزية على الرابط التالي: [https://unstats.un.org/unsd/nationalaccount/aeg/2020/M14\\_6\\_7\\_Unpaid\\_HH\\_Service\\_Work.pdf](https://unstats.un.org/unsd/nationalaccount/aeg/2020/M14_6_7_Unpaid_HH_Service_Work.pdf) (الولوج الأخير في 2023.8.9).

**UNSTAT (2020):** *14th Meeting of the Advisory Expert Group on National Accounts, 5-9 October 2020, Virtual Meeting: Unpaid Household Service Work*.

**ويرنج، مارلين (1988):** لو تؤخذ النساء في الحسبان: اقتصاد نسوي جديد. دار نشر هاربر أند رو، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.

**Waring, Marilyn (1988):** *If Women Counted: a new feminist economics*. Harper & Row Publishers, New York, USA.

**الرابطة الدولية للسلام والحرية (2023):** استثمر في كوكبنا: انقلوا الأموال من الإنفاق العسكري إلى العمل المناخي. الرابطة الدولية للسلام والحرية. متوفر باللغة الإنجليزية على الرابط التالي: [https://www.wilpf.org/wp-content/uploads/2023/04/Earth-Day-2023\\_WILPF-Infographic.pdf?\\_gl=1\\*6q2ghn\\*\\_up\\*MQ..\\*\\_ga\\*MTQzNz-MzMjAzOS4xNjkwOTU0NjAw\\*\\_ga\\_F02L4N7KKH\\*MTY5MDk1NDU5OC4xLjAuM-TY5MDk1NDU5OC4wLjAuMA..\\*\\_ga\\_MOMETNSX3T\\*MTY5MDk1NDU5OS4xLjAuM-TY5MDk1NDU5OC4wLjAuMA](https://www.wilpf.org/wp-content/uploads/2023/04/Earth-Day-2023_WILPF-Infographic.pdf?_gl=1*6q2ghn*_up*MQ..*_ga*MTQzNz-MzMjAzOS4xNjkwOTU0NjAw*_ga_F02L4N7KKH*MTY5MDk1NDU5OC4xLjAuM-TY5MDk1NDU5OC4wLjAuMA..*_ga_MOMETNSX3T*MTY5MDk1NDU5OS4xLjAuM-TY5MDk1NDU5OC4wLjAuMA) (الولوج الأخير في 2023.8.3).

**WILPF (2023):** *Invest in Our Planet: Move the Money from Military Spending to Climate Action*. WILPF.

**البنك الدولي (2023):** معدل المشاركة في القوى العاملة، إناث (% من عدد السكان من الإناث فوق سن 15 عامًا) (تقدير منمذج لمنظمة العمل الدولية) - الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. البنك الدولي. متوفر باللغة العربية على الرابط التالي: <https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.TLF.CACT.FE.ZS?end=2022&locations=ZQ&start=1990&view=chart> (الولوج الأخير في 2023.8.3).

**World Bank (2023):** *Labor force participation rate, female (% of female population ages 15+) (modeled ILO estimate) - Middle East & North Africa*. World Bank.



## نبذة عن الكاتبة

## صادر عن

**فرح دعيبس** هي مديرة برامج تعمل على برنامج النسوية السياسية في مؤسسة فريدريش إيبيرت في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. هي ناشطة نسوية تقاطعية تركّز في عملها على القضايا المتعلقة بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وعلى تعزيز الحركات النسوية في المنطقة

مؤسسة فريدريش إيبيرت  
المكتب الإقليمي للنسوية السياسية والجندر  
بيروت، لبنان  
البريد الإلكتروني: [feminism.mena@fes.de](mailto:feminism.mena@fes.de)

لا تمثل الآراء الواردة في هذه الدراسة بالضرورة وجهات نظر مؤسسة فريدريش إيبيرت.

لا يُسمح باستخدام أي من المنشورات الإعلامية الصادرة عن مؤسسة فريدريش إيبيرت لأغراض تجارية من دون الحصول على إذن خطي من مؤسسة فريدريش إيبيرت.

ترجمة: دوريس مطر  
تدقيق لغوي: بيرلا رزق  
تصميم وتنسيق: @FABRIKA.cc

## الاقتصاد النسوي الإيكولوجي من أجل مستقبلٍ عادلٍ ومستدامٍ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وخارجها

← يطرح الاقتصاد النسوي الإيكولوجي طريقةً جديدةً للتفكير في نظامنا الاجتماعي والاقتصادي في خدمة العدالة البيئية والاجتماعية والجنسانية. وتشكل المبادئ النسوية مثل التضامن والرعاية والقيادة التشاركية وصنع القرار والتقاطعية حجر الأساس في للنظام الاقتصادي النسوي الإيكولوجي الذي يمكن أن يخفف من الأزمات التي تواجهنا اليوم ويعزز بناء غدٍ عادلٍ ومستدامٍ.

← تدعم ثلاثة أنظمة قمعية متداخلة - الأبوية، والرأسمالية، والاستعمار - النظام الاقتصادي الحالي وتحافظ على الاختلالات القائمة في موازين القوى. وتلحق هذه الأنظمة الضرر بالنساء على اختلافهن، وبشعوب الجنوب العالمي التي تتحمل وطأة الأزمات العالمية المختلفة. كما أنها تتجاهل الأزمة البيئية وتفاقمها على الرغم من الحركات الجماهيرية العالمية والأدلة العلمية المتزايدة التي تدعو إلى تغيير النظام.

← لقد فشلت النظريات الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة، وخاصةً تلك التي تروج للرأسمالية، في معالجة أزمنا البيئية العالمية وربّخت في الوقت نفسه أوجه انعدام العدالة الجنسانية. ومع ذلك، لا تزال الجهات الفاعلة الاقتصادية المؤثرة تستخدمها وتروج لها وتدافع عنها. ويحمل هذا الواقع آثارًا كبيرةً على المشهد الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي يسعى فيه الأفراد والحركات إلى تحقيق التغيير في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويعوّق ذلك في النهاية جهودهم الرامية إلى إحداث تحوّلٍ منهجيٍ هادفٍ.